المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

محضر اجتماع

مكتب مجلس المستشارين

رقم 8 بتاريخ الإثنين 30 نونبر 2009

محضر اجتماع المكتب رقم8

ليوم الاثنين 30 نونبر2009

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين **30** نونبر **2009** اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس المجلس الدكتور محمد الشيخ بيد الله وحضور الأعضاء السادة :

فوزي بنعلال	:	الخليفة الأول للرئيس
لحسن بيجديكن	:	الخليفة الثالث للرئيس
شيخ أحمدو ادبدا	:	الخليفة الرابع للرئيس
عبد الرحمن أشن	:	الخليفة الخامس للرئيس
عادل المعطي	:	محاسب
عابد اشكايل	:	محاسب
حميد كوسكوس	:	أمين
أحمد حاجي	:	أمين

في مستهل هذا الاجتماع قرر المكتب بأن يتم اعتماد محاضر الإجتماعات السابقة كأول نقطة في جدول الأعمال للمصادقة عليها قبل الانتقال إلى باقي النقط الأخرى.

بعدها صادق المكتب على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء فاتح دجنبر **2009** التي سيرأسها الخليفة الثالث للرئيس السيد لحسن بيجديكن والسيد حميد كوسكوس كأمين للجلسة.

وخلال دراسة المكتب لرسالة الفريق الدستوري التي ضمنها طلبه بإعادة النظر في تحديد حصة الأسئلة ومراجعة مبدأ النسبية، أثير نقاش موسع حول من له مسؤولية تحديد حصة كل فريق من الأسئلة. فمن جانب اعتبر البعض أنه من المفيد أن يتم عرض الأمر على رؤساء الفرق للحسم في هذا الأمر، ذهب البعض الآخر إلى أن المكتب هو المسؤول الأول على جدول أعمال جلسات الأسئلة الشفهية وأن رأي رؤساء الفرق يبقى للاستئناس فقط.

وبعد نقاش مسهب حول هذه الإشكالية قرر المكتب إعاد إحياء عمل اللجينة الخاصة بالأسئلة الشفهية والتي سيعهد إليها أمر النظر في مدى توفر الأسئلة على عنصر الآنية، وترتيبها وعرضها على أنظار المكتب. كما يعهد إليها جميع القضايا المرتبطة بهذا الموضوع قصد تقديم إقتراحات في هذا الشأن للمكتب.

وفي هذا الإطار أسند المكتب رئاسة هذه اللجينة إلى الخليفة الخامس للرئيس السيد عبد الرحمن أشن وعضوية السادة رؤساء أو ممثلي الفرق.

وبالمناسبة جدد المكتب التأكيد على أن أمر الإحاطة علما هو محكوم بمقتضيات النظام الداخلي وأن مشروع تعديل النظام الداخلي يمكن أن يدمج مقتضيات جديدة لتطوير آداء هذه الإحاطة.

في مجال الديبلوماسية البرلمانية، بحث المكتب موضوع تحيين عضوية الفرق بالشعب البرلمانية ومجموعات الصداقة خاصة بعد التغييرات التي وقعت على مستوى تركيبة المجلس وذلك وفق مبدأ النسبية. وفي هذا الإطار قرر المكتب تكليف الخليفة الأول للرئيس السيد فوزي بنعلال والأمين العام للمجلس السيد عبد الوحيد خوجة وعضو الديوان السيد الذهبي بإعداد دراسة شاملة للموضوع واقتراح توزيع جديد وعرضه على أنظار المكتب في اجتماعاته اللاحقة لاتخاذ القرار النهائي. وبالمناسبة أكد المكتب أن رسالة الفريق الدستوري القاضية بطلب تعويض عضو عنه في الاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن تدرج ضمن هذا التوزيع الجديد الذي سيأخذ بعين الاعتبار حجم الفرق وعدد أعضائها.

بعدها فوض المكتب لرئاسة المجلس أمر تكليف أحد أعضاء المكتب لتمثيل المجلس في الاجتماع الذي ستعقده مجموعة العمل حول تمويل الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية ببروكسيل يوم **10** دجنبر **2009**.

وخلال اطلاعه على محضر اجتماع مكتب مجلس الشورى المغاربي المنعقد بتونس يوم **30** شتنبر **2009** ، قرر المكتب بأن تتم معالجة جميع التقارير والمحاضر المشابهة وفق مقاربة علمية تتوخى استخراج الأهم منها لمناقشته على مستوى المكتب مع إحالة مضمون هذه المحاضر وما تضمنتها من توصيات أو أفكار أو إجراءات على الدوائر الحكومية المسؤولة وذلك لكل غاية مفيدة.

وسعيا وراء تدبير جيد لمهام الديبلوماسية البرلمانية فتح نقاش موسع حول إمكانية توسيع مبدأ التنسيق مع مصالح وزارة الخارجية والتعاون قصد تهييء بعض المهمات الديبلوماسية التي تقوم بها وفود مجلس المستشارين. حيث تم التأكيد على ضرورة الربط المعلوماتي بين الطرفين قصد تبادل المعلومات والمعطيات التي ستكون موضوع الملف الذي ستزود به وفود المجلس في مهماتها بالخارج.

كما تدارس المكتب موضوع جواز السفر الممنوح للسادة البرلمانيين حيث تم التأكيد من طرف السيد الرئيس أن هذا الملف سيكون موضوع تشاور موسع من أجل تمكين السادة البرلمانيين من جوازات سفر كفيلة بتمكينهم من أداء مهامهم في أحسن الظروف.

في مجال الشؤون الإدارية، قرر المكتب تأجيل دراسة تقرير اللجنة المكلفة بإعداد مقترح حول إعادة توزيع المكاتب والموارد البشرية المخصصة للفرق وذلك إلى اجتماع لاحق للمكتب.

بعدها وافق المكتب على إجراء تحويلات في بعض أسطر ميزانية المجلس وذلك لمواجهة بعض المصاريف الطارئة (شراء السيارات).

بعدها كلف المكتب الأمين العام للمجلس بإعداد دراسة شاملة حول قطاعي تأمين وتقاعد السادة المستشارين وفق شروط تفضيلية والدخول في مفاوضات مع شركات التأمين قصد مراجعة العقد أو إبرام عقد جديد.

كما ناقش المكتب موضوع تنظيم عملية دخول مبنى المجلس وذلك بعد اعتماد شارات الموظفين وتخصيص أخرى للزوار والصحفيين. كما بحث إمكانية اعتماد شارات أخرى خاصة بالمسؤولين المرافقين للسادة أعضاء الحكومة. وفي هذا الإطار تدارس المكتب إمكانية تخصيص مدخل جديد خاص بالموظفين والزوار مع تعزيز الأمن في محيط مبنى المجلس.

من جانب آخر بحث المكتب إمكانية استغلال جزء من المبنى القديم للخزينة العامة للمملكة والذي سبق وأن كان موضوع مراسلة من السيد الوزير الأول والتي أكد فيها وضع هذا المبنى تحت تصرف البرلمان. وقد أكد السيد الرئيس بالمناسبة أن هذا الموضوع سيكون محور دراسة معمقة مع رئيس مجلس النواب للنظر في إمكانية الاستغلال المشترك للمبنى المذكور.